ملخص التقرير الاقتصادي والمالي المرافق
لمشروع قانون المالية لسنة 2021

يندرج إعداد مشروع قانون المالية لسنة 2021 في سياق دولي استثنائي مضطرب فرضته الأزمة الصحية غير المسبوقة التي عرفها العالم مع انتشار وباء كورونا المستجد وما لها من انعكاسات اقتصادية واجتماعية سلبية على كل من البلدان المتقدمة والبلدان الناشئة والنامية على السواء، محدثة تراجعا كبيرا في الناتج الداخلي الخام خلال النصف الأول من سنة 2020.

وعلى غرار باقي الدول الأخرى، تأثر المغرب بشدة من تداعيات الأزمة الصحية، حيث انعكس ذلك سلبا على الاستجابة للطلب المتزايد على الخدمات العلاجية وعلى صمود اقتصاده في امتصاص الانعكاسات المباشرة وغير المباشرة لهذه الأزمة غير المسبوقة.

وقد مكن التدبير الاستباقي لهذه الأزمة، بفضل التوجيهات الملكية السامية، ومن خلال لجنة اليقظة الاقتصادية وتدابير الدعم التي تم اعتمادها في الوقت المناسب وتلك التي تم اتخاذها في إطار قانون المالية المعدل لسنة 2020، من التخفيف، إلى حد كبير، من تداعيات الصدمة الاقتصادية والاجتماعية التي واجهها المغرب.

في إطار هذا السياق، يتطرق التقرير الاقتصادي والمالي، المرافق لمشروع قانون المالية لسنة 2021، في فصله الأول إلى تطور الاقتصاد العالمي، في ظل جائحة فيروس كورونا المستجد "كوفيد-19"، وكذا التطورات التي تلوح في أفق سنة 2021، مع تسليط الضوء على التداعيات التي تصاحب موجات الصدمة بالنسبة للمغرب. ويتناول الفصل الثاني من التقرير تحليل الانعكاسات السلبية للأزمة الصحية على الاقتصاد الوطني من منظور شامل وعلى المستوى القطاعي والمجالي. ويوضح الفصل الثالث مدى تفاعل المغرب السريع والفعال مع جائحة كورونا. ويحلل الفصل الرابع من التقرير مدى قدرة المغرب، خلال مرحلة ما بعد "كوفيد-19"، على الاعتماد على الرافعات اللامادية لخلق الثروة والمراهنة على تحديات المستقبل. فيما يسلط الفصل الأخير من التقرير الاقتصادي والمالي الضوء على خيارات الميزانية التي تم اعتمادها في إطار مشروع قانون المالية لسنة 2021، مع الأخذ بعين الاعتبار الإكراهات الداخلية والخارجية التي فرضتها أزمة "كوفيد-19".

1 : تطور المحيط الدولي للمغرب في سياق كوفيد-19

عطلت الأزمة الصحية "كوفيد-19" بشكل كبير محركات نمو الاقتصاد العالمي، مما جعل الخروج من الأزمة أمرا معقدا. فقد تسببت الصدمات غير المسبوقة التي أثرت في آن واحد على العرض والطلب، نتيجة الاضطرابات التي شهدتها سلاسل القيمة العالمية، في انهيار حجم التجارة العالمية بنسبة 17,2% خلال الفصل الثاني من سنة 2020، حسب تقديرات منظمة التجارة العالمية، مقابل تراجع بنسبة 3% خلال الفصل الأول من السنة الجارية.

وتأثرت بعض البلدان النامية، لا سيما الهند والمكسيك وجنوب إفريقيا، بشدة من الاضطرابات الناجمة عن أزمة كوفيد-19، حيث سجلت تدهورا كبيرا في صادراتها بنسبة 37% و38% و32% على التوالي خلال الفصل الثاني من سنة 2020 وانخفاض حاد في وارداتها بنسبة 54% و34% و39% على التوالي. وقد لوحظ نفس المنحى التنازلي في الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، حيث تقلصت المبادلات الخارجية للمنطقتين بنسبة الربع تقريباً. في المقابل، واجهت الصين بشكل أفضل الاضطرابات الناجمة عن الوباء، حيث تراجعت صادراتها بنسبة 13% فقط خلال الفصل الأول من سنة 2020 وظلت في نفس المستوى خلال الفصل الثاني من سنة 2020.

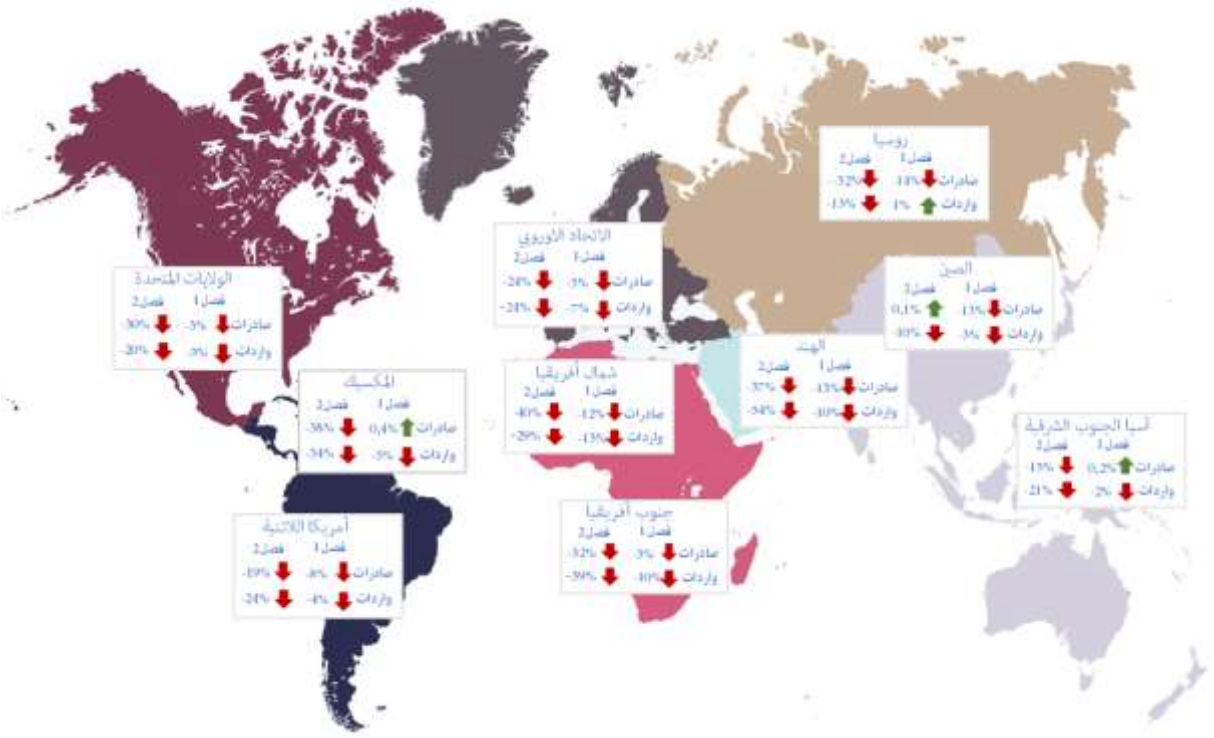

مبيان 1 : التطور الإقليمي للمبادلات التجارية للسلع حسب القيمة، وبانحدار سنوي، خلال الفصلين الأول والثاني لسنة 2020

ولم تؤثر الصدمات التي أحدثها وباء كوفيد-19 بنفس الحدة على جميع قطاعات النشاط الاقتصادي. فقد تأثرت بشكل أكبر القطاعات التي تعتمد بشكل كبير على التفاعلات الاجتماعية وسلاسل التوريد العالمية. فقد انخفضت صادرات السيارات على المستوى العالمي بنسبة 8% خلال الفصل الأول من سنة 2020 قبل أن تسجل تراجعا حاداً بنسبة 53% خلال الفصل الثاني، مع تدهور بلغ 70% في شهر أبريل 2020، كما انخفضت صادرات قطاع المحروقات والأنشطة الاستخراجية بسبب انهيار الأسعار في السوق العالمية. وفي المقابل، تمكنت نشاطات أخرى من مواجهة الآثار السلبية للوباء، بما في ذلك صناعة الأغذية ومعدات الاتصالات.

ففي ظل هذا الوضع غير المسبوق، بالنظر لتداعيات وباء كوفيد-19، تتوقع منظمة التجارة العالمية أن ينخفض حجم مبادلات السلع بنسبة 9,2% خلال سنة 2020، قبل أن يرتفع بنسبة 7,2% خلال سنة 2021، حيث سيسجل مستوى أقل بقليل من الوتيرة السابقة.

في هذا السياق، عرفت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي انخفاضا بنسبة 55%، على أساس انحدار سنوي، خلال الفصل الأول من سنة 2020، وفقًا لـمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية. وتشير توقعات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية إلى انخفاض عام في تدفقات رأس المال خلال سنة 2020 بنسبة 40%، مؤثرا بنفس الحدة على مختلف مناطق العالم. كما يتوقع أن تنخفض الاستثمارات الأجنبية المباشرة العالمية، التي بلغ حجمها 1.540 مليار دولار سنة 2019، إلى ما دون 1.000 مليار دولار سنة 2020، وهو المستوى الذي لم يسبق تسجيله منذ سنة 2005 . وينتظر أن تعرف هذه التدفقات انخفاضًا إضافياً بنسبة 5% إلى 10% سنة 2021، قبل أن تنتعش خلال سنة 2022.

ففي ظل هذه التطورات، ووفقًا لتوقعات صندوق النقد الدولي لشهر أكتوبر 2020، من المنتظر أن ينكمش الناتج الداخلي الخام العالمي بنسبة 4,4% خلال سنة 2020، وهو أدنى مستوى ركود للاقتصاد العالمي منذ الحرب العالمية الثانية. وتظل البلدان الأكثر تضررا هي التي كان الوباء فيها الأكثر فتكا على المستوى الصحي وتلك التي يعتمد نشاطها الاقتصادي بشكل كبير على التجارة الخارجية. بالنسبة لسنة 2021 ، يتوقع أن يستعيد الاقتصاد العالمي قوته تدريجياً، مع توقع نمو بنسبة 5,2%، في ظل فرضية التراجع التدريجي لتأثيرات الوباء.

وسيعرف النشاط الاقتصادي في الدول المتقدمة انكماشًا كبيراً بنسبة 5,8% خلال سنة 2020، قبل أن يتعافى بنسبة 3,9% سنة 2021. وفي الاقتصاديات الصاعدة والنامية، من المتوقع أن ينخفض الناتج الداخلي الخام بنسبة 3,3% سنة 2020، قبل أن ينتعش بنسبة 6% سنة 2021، مدفوعا بشكل خاص بالصين.

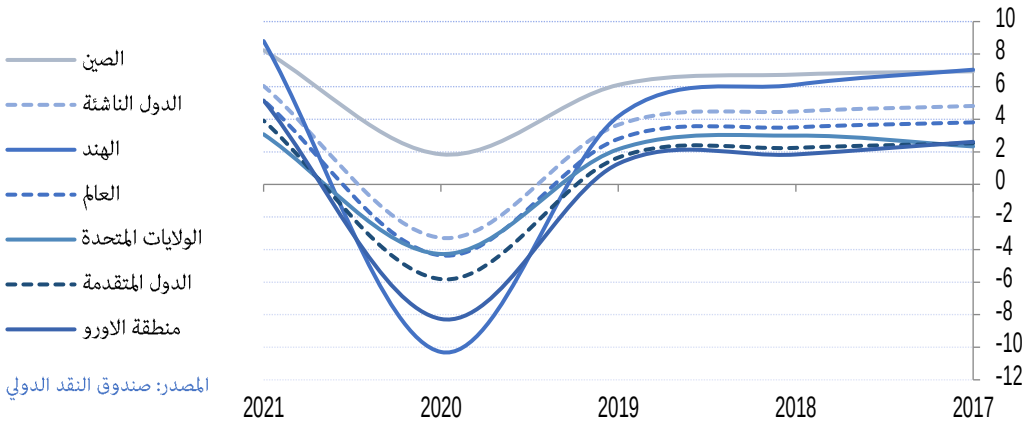

مبيان 1 : تطور النشاط الاقتصادي العالمي

ومن المتوقع أن يصل انكماش الناتج الداخلي الخام للولايات المتحدة الأمريكية إلى 4,3% خلال سنة 2020 جراء انخفاض النشاط الاقتصادي بشكل حاد في الفصل الثاني من سنة 2020 (-31%,4) بعد (-5%) خلال الفصل الأول، بانحدار سنوي. فبعد بلوغه أدنى مستوى في أبريل 2020، سجل الاقتصاد الأمريكي ا نتعاشا واضحًا، مدعومًا بإعادة فتح الاقتصاد، والاستمرار في نهج سياسة نقدية توسعية وتنفيذ خطة إقلاع غير مسبوقة (بدعم من الميزانية بحوالي 14% من الناتج الداخلي الخام). ومن المتوقع أن يتعافى نمو الاقتصاد الأمريكي خلال سنة 2021، ليسجل نموا بنسبة 3,1%.

وسجلت منطقة الأورو تراجعا تاريخيًا لناتجها الداخلي الخام في النصف الأول من سنة 2020 (-11,8% خلال الفصل الثاني بعد -3,7% خلال الفصل الأول). ومن المتوقع أن ينكمش اقتصاد المنطقة بنسبة 8,3% سنة 2020 نتيجة الركود المسجل في كل من ألمانيا (-6%) وفرنسا (-9%,8) وإيطاليا (-10%,6) وإسبانيا (-12,8%). كما يتوقع أن ينتعش النشاط الاقتصادي في منطقة الأورو خلال سنة 2021، مسجلا نموا بنسبة 5,2% (4,2% في ألمانيا و5,2% في فرنسا و7,2% في كل من إيطاليا وإسبانيا).

ومن المتوقع كذلك أن يؤدي وباء كوفيد-19 إلى ركود اقتصادي كبير على مستوى الاقتصادات الصاعدة والنامية خلال سنة 2020. ووفقًا لصندوق النقد الدولي، من المتوقع أن ينكمش الناتج الداخلي الخام لهذه الاقتصادات بنسبة 3,3% قبل أن ينتعش بنسبة 6% سنة 2021. ومع ذلك، لا تزال الآفاق مشوبة بشكوك كبرى، كفرضية تفشي الوباء لفترة أطول واستمرار ضعف التجارة العالمية وسلاسل التوريد على المستوى الدولي.

كما يتوقع انخفاض في نمو الاقتصادات الآسيوية الصاعدة بنسبة 1,7% سنة 2020، قبل أن ينتعش بنسبة 8% سنة 2021. ومن المتوقع أن يتراجع النمو الاقتصاد الصيني بنسبة 1,9% سنة 2020 قبل أن يتحسن بشكل كبير خلال سنة 2021 بنسبة 8,2%.

وفي أوروبا الصاعدة، من المتوقع أن ينكمش الناتج الداخلي الخام بنسبة 4,6% سنة 2020، قبل أن ينمو بنسبة 3,9% سنة 2021. وفي أمريكا اللاتينية والكاريبي، من المتوقع أن ينخفض النشاط الاقتصادي بنسبة 8,1% سنة 2020، قبل أن ينتعش بنسبة 3,6% خلال سنة 2021. أما في الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، فينتظر أن ينكمش النمو الاقتصادي بنسبة 4,1%، قبل أن يرتفع بنسبة 3% سنة 2021. وفي إفريقيا جنوب الصحراء، من المتوقع أن ينخفض النشاط الاقتصادي بنسبة 3% سنة 2020، قبل أن ينتعش بنسبة 3,1% سنة 2021.

2. تأثيرات أزمة كوفيد-19 على الاقتصاد الوطني

تأثرت دينامية نمو الاقتصاد الوطني التي ميزت السنوات الأخيرة بشكل ملحوظ بالأزمة المرتبطة بكوفيد-19 التي كانت لها تداعيات على العرض والطلب.

فقد تأثر النشاط القطاعي حسب خصوصيات كل قطاع، حيث تأثرت بشدة القطاعات التي تعتمد أنشطتها على الطلب الخارجي نتيجة التوقف شبه التام للطلب الموجه لها، وتعطيل سلاسل التوريد والتموين العالمية، بالإضافة إلى التدابير الصحية التي تم فرضها. ويتعلق الأمر على الخصوص بأنشطة الفنادق والمطاعم، وصناعة النسيج والألبسة، والصناعات الميكانيكية والتعدين والكهرباء (السيارات والملاحة الجوية والإلكترونيات...). وفي المقابل، تأثرت قطاعات بشكل محدود من تداعيات الأزمة كالأنشطة المحلية والقطاعات المصدرة (النقل والخدمات المقدمة للشركات والتجارة...)، في حين هناك قطاعات تميزت بالصمود مع تسجيل نمو إيجابي، على الرغم من أنه يبقى أقل من المتوسط، وتشمل الأنشطة المحلية الداعمة للنشاط الاقتصادي (الخدمات المالية والاتصالات)، والقطاعات غير التجارية العمومية (الصحة والتعليم والإدارة)، وأنشطة إنتاج السلع الأساسية في سياق الأزمة (صناعة الأغذية وصناعة الأدوية) وأنشطة التصدير التي يحتل فيها المغرب مكانة الفاعل الرئيسي على المستوى الدولي (الفوسفاط ومشتقاته).

وفيما يخص القطاع الفلاحي، فقد تأثر سلبا بقلة التساقطات المطرية على وجه الخصوص ، حيث قدر إنتاج الحبوب بحوالي 32 مليون قنطار، أي بانخفاض قدره 38,2% مقارنة بالموسم السابق و59,6% مقارنة بمتوسط الإنتاج للفترة 2008-2019. وتجدر الإشارة إلى أن تأثير وباء كوفيد-19 على أداء القطاع الفلاحي المغربي قد تجلى بشكل خاص على مستوى الصادرات الغذائية، وعلى الخصوص المنتوجات الفلاحية الرئيسية (الفواكه والخضروات...).

وعلى الرغم من هذا السياق الصعب، تجدر الإشارة إلى أنه بفضل السياسات الفلاحية التي تم تنفيذها، خاصة في إطار مخطط المغرب الأخضر، تمكن المغرب من توفير عرض مهم من المنتجات الفلاحية واستمرار نشاط الإنتاج الفلاحي في الدوائر المسقية، حتى خلال فترة الحجر الصحي، وكذا ضمان تزويد السوق الوطني بالمنتجات الفلاحية.

ومن أجل توطيد الأداء الإيجابي الذي تم تحقيقه في إطار مخطط المغرب الأخضر، لاسيما فيما يخص مناعة القطاع الفلاحي وضمان السيادة والأمن الغذائيين للبلاد، اعتمد المغرب استراتيجية فلاحية جديدة "الجيل الأخضر" في أفق 2030، ترتكز على محورين أساسيين يتمثلان في تطوير الرأسمال البشري واستدامة دينامية نمو القطاع الفلاحي.

أما فيما يخص قطاع الصيد البحري، فيعد من بين القطاعات الأقل تأثرا بأزمة كوفيد-19 وذلك، بفضل تعزيز تدابير الوقاية والحماية من الجائحة على متن القوارب (تطهير القوارب وتوزيع الأقنعة على البحارة...)، مما مكن أرباب الصيد البحري من ضمان التزويد العادي والمستمر للأسواق المحلية بالمنتجات البحرية. كذلك تم تسجيل انخفاض في أسعار المنتجات السمكية على مستوى أسواق البيع الأولي إثر الإعلان عن حالة الطوارئ. كما تأثرت صادرات قطاع الصيد البحري بشكل ملحوظ حيث انخفض إجمالي قيمة الصادرات المغربية من المنتجات البحرية بنسبة 4,2% عند نهاية غشت 2020، مقارنة مع نفس الفترة من السنة الفارطة، مقابل ارتفاع طفيف بنسبة 0,8% من حيث الحجم. وأبرزت الأزمة الصحية الحاجة الملحة لتعزيز مكتسبات القطاع ورفع العديد من التحديات على مستوى مختلف حلقات سلسلة القيمة للقطاع.

ومن جهته، تأثر القطاع الصناعي، الذي يحظى بمكانة متميزة في الاقتصاد الوطني بحصة من القيمة المضافة الإجمالية تناهز 17%، نتيجة لتفشي جائحة كوفيد-19 وكذا من آثارها السلبية على العديد من القطاعات الصناعية خلال النصف الأول من سنة 2020، حيث كشفت نتائج الاستطلاع الميداني للاتحاد العام لمقاولات المغرب عن تدهور رقم المعاملات ومناصب الشغل في القطاع الصناعي، بما في ذلك الصناعة التحويلية والاستخراجية، وذلك بنسب بلغت -56,7% و-32,8% على التوالي عند متم شهر ماي 2020 على أساس انحدار سنوي.

ويعد قطاع السيارات من بين أهم القطاعات الصناعية التي تأثرت أنشطتها بسبب جائحة كوفيد-19. ولم ينأ المغرب عن كل هذه التطورات، حيث تقلصت إمدادات قطاع السيارات بنسبة 56%، بانحدار سنوي، خلال الفترة الممتدة من مارس إلى ماي من سنة 2020.كما سجلت صادرات القطاع تراجعا كبيرا خلال شهر مارس وأبريل وماي بنسبة 79% و76% و41% على التوالي، وذلك ارتباطا بانهيار الطلب على مستوى أهم الأسواق. وبلغ مجموع الصادرات 39,4 مليار درهم، في متم شهر غشت، مقابل 51,3 مليار درهم سنة 2019، أي بانخفاض بلغ 23,3%. كما تعرضت صناعة الطيران لصدمة قوية ناتجة عن الأزمة الصحية على إثر إغلاق الحدود بين الدول للحد من سرعة انتشار الوباء. كما انعكس بطء نشاط القطاع على حجم الواردات والتي تراجعت بنسبة 48% في متم غشت من سنة 2020، مقارنة بنفس الفترة من السنة الماضية. ومن جهتها، انخفضت صادرات منظومة صناعة الطيران بنسبة 23,8% خلال الثماني أشهر الأولى من سنة 2020 مع تسجيل تراجع كبير بلغ 51% خلال شهر يوليوز.

كما تأثرت صناعة النسيج والألبسة بالمغرب، بشكل كبير، نتيجة تدابير الحجر الصحي الذي فرضته العديد من الدول الأوروبية. وأمام تراجع الطلبيات على منتوجات النسيج والألبسة من لدن كبار العملاء، سجلت صادرات منظومة النسيج المغربية انخفاضا إجماليا خلال الثماني أشهر الأولى لسنة 2020، بنسبة 26,3%، بانحدار سنوي.

وفي خضم الأزمة الصحية، أظهرت بعض الفروع الصناعية صمودا أكبر، حيث تمكنت الصناعة الغذائية من تعويض خسائرها من الصادرات بفضل الطلب الداخلي المتواصل على المنتجات الغذائية، والمدعوم بالإعانات الممنوحة للأسر المتضررة من الأزمة. وفيما يتعلق بالصناعة الكيميائية والشبه كيميائية، فقد مكن الطلب الداخلي على الأدوية من تعويض الانخفاض الذي سجله الطلب الأجنبي. ومن جهة أخرى، حافظت مشتقات الفوسفاط على وثيرة نمو مرتفعة بالرغم من تقلب الأسعار في السوق العالمية.

في ظل هذا السياق، وقصد إنجاح تحول عميق في الصناعة المغربية، تم إرساء مخطط إنعاش صناعي جديد للفترة 2021-2023، يروم، على الخصوص، مواكبة القطاعات الصناعية، وتعزيز اندماجها وتطوير روح المقاولة الصناعية وتعزيز بزوغ جيل جديد من الصناع.

وقد تعرض القطاع العقاري لصدمة مزدوجة، سواء من ناحية العرض، حيث أثر توقف الأوراش أثناء الحجر الصحي على 56% من الشركات، وفقًا للبحث الميداني الذي أجرته المندوبية السامية للتخطيط عل مستوى المقاولات، وقد تم تأكيد هذه المعطيات من قبل الفيدرالية الوطنية للبناء والأشغال العمومية. ومن جانب الطلب، فقد تأثر القطاع العقاري كنتيجة لفرض الحجر الصحي لفترة طويلة

نسبيًا (40,9% من الشركات تتوقع انخفاضًا في رقم معاملاتها بأكثر من 50% عند نهاية سنة 2020، حسب الفيدرالية الوطنية للبناء والأشغال العمومية).

ويفترض أن يؤدي الركود الناجم عن أزمة كوفيد-19 إلى تسريع تنزيل خارطة طريق جديدة لإنعاش القطاع توفر إجابات مناسبة للتحديات الموجودة، وكذا للتحديات الجديدة التي برزت عقب انتشار الوباء والمرتبطة بتعزيز السلامة الصحية ورقمنة عملية البناء من التصميم إلى غاية التسويق، بما في ذلك الإيداع والإصدار الإلكتروني لرخص البناء، والإبرام الرقمي للمعاملات التوثيقية وتلك المتعلقة بالقروض البنكية (التوقيع الإلكتروني)، والبيع عبر الإنترنت بفضل إجراءات تسويقية مبتكرة، ونقل الملكية، ...

وتأتي السياحة في طليعة القطاعات التي تأثرت بشكل جلي جراء إغلاق الحدود وتعليق السفر بين المدن وإغلاق المقاهي والمطاعم، حيث تم إغلاق 95% من الفنادق المصنفة متم يونيو 2020. وفي هذا السياق، انخفض عدد السياح الوافدين بنسبة 77% وليالي المبيت بنسبة 67% عند نهاية غشت 2020، فيما لم تتجاوز عائدات السفر 23,6 مليار درهم أي بانخفاض قدره 55,3% متم غشت 2020. فقد أبانت الجائحة عن تركيز السياحة الوطنية على الأجانب، إذ لا تمثل السياحة الداخلية سوى 31% من نشاط القطاع مقابل 64% في الاتحاد الأوروبي. وللتخفيف من الآثار السلبية للأزمة ومواكبة إنعاش قطاع السياحة، تم إبرام عقد-برنامج 2020-2022، الموقع بين الفاعلين من القطاعين العام والخاص، في 6 غشت 2020. يتضمن هذا العقد-البرنامج 21 إجراء تشمل، بالإضافة إلى التدابير الشمولية، تدابير تتعلق بالحفاظ على مناصب الشغل، والدعم الاقتصادي والمالي لإنعاش القطاع، وتحفيز الاستثمار والإنتاج، وتعزيز وتحفيز الطلب على السياحة.

كما أثرت الأزمة الصحية على مختلف قطاعات النقل بدرجات متفاوتة نتيجة التوقف الكلي لنقل الأشخاص والتعليق الجزئي لنقل البضائع داخل المملكة ومع باقي دول العالم. ومع ذلك، فقد أظهر القطاع مرونة قوية تجلت في قدرته على الاستمرار في ضمان إمداد المملكة بالمنتجات الضرورية مع مراعاة شروط السلامة الصحية التي فرضتها الجائحة. لتحقيق ذلك، تم إحداث تغيير حقيقي، خصوصا، في سلوك المقاولات العمومية عبر تقديم خدمات أكثر جودة للمهنيين والمواطنين، من خلال رقمنة الوثائق والإجراءات (المناقصات، الوصولات، الدفع الإلكتروني، الحجوزات، المواعيد عن بعد،...). وفي هذا الصدد، يجب العمل على استمرار وتعزيز الجهود المبذولة في مجال الرقمنة.

كما كان لأزمة كوفيد-19 تأثيرات متباينة على قطاع التجارة والتوزيع، إذ تمكنت المتاجر التي توفر الضروريات الأساسية (المواد الغذائية، الوقود، أنصاف المواد،...) من الحفاظ على ديناميتها، وذلك بفضل زيادة طلب الأسر على المنتجات الأساسية، لاسيما مواد التغذية العامة ومنتجات النظافة. في المقابل، عرفت التجارة المتعلقة بالسلع غير الأساسية كالأجهزة المنزلية والترفيه والأثاث توقفا شبه كلي لأنشطتها. وعلى الرغم من آثارها السلبية على قطاع التجارة، كشفت أزمة كوفيد-19 عن الفرص المهمة التي تتيحها التجارة الإلكترونية. فالشركات التي اعتمدت على هذا النهج كانت أكثر مرونة وتمكنت من حماية أنشطتها بشكل أفضل من الصدمات السلبية الناتجة عن الجائحة. لهذا يجب التفكير بعمق في تطوير التجارة الإلكترونية، ما بعد الجائحة، لجعلها متاحة على نطاق واسع، مع مراعاة خصوصيات الساكنة المغربية، من خلال تطوير منصات دفع ومنتجات بسيطة وفعالة وسهلة الاستخدام لكل من التجار والمستهلكين.

وعلى مستوى التشغيل، كان لأزمة كوفيد-19 آثارا على جميع الأنشطة القطاعية أدت إلى إلغاء الوظائف وتأجيل برامج التوظيف المجدولة مسبقًا من قبل الشركات، حيث أبرزت النتائج الفصلية للبحث الوطني حول التشغيل المنجز من طرف المندوبية السامية للتخطيط برسم الفصل الثاني من سنة 2020 حجم الآثار الناجمة عن الأزمة الصحية على سوق الشغل بالمغرب، إذ عرفت هذه الفترة تطبيق حالة الطوارئ الصحية والحجر الصحي الشامل التي فرضتها جائحة كورونا. وهكذا، فقد الاقتصاد الوطني بين الفصل الثاني من سنة 2019 ونفس الفترة من سنة 2020، حوالي 589.000 منصب شغل، منها 520.000 منصب بالوسط القروي و69.000 بالوسط الحضري. ونتيجة لذلك سجل حجم البطالة رقما قياسيا بلغ 1.477.000 عاطل عن العمل على المستوى الوطني. في نفس السياق، ارتفع معدل البطالة، خلال نفس الفترة، من 8,1% إلى 12,3% على المستوى الوطني. وانتقل هذا المعدل، على التوالي، من 11,7% إلى 15,6% بالمجال الحضري ومن 3% إلى 7,2% بالوسط القروي. ويبقى هذا المعدل جد مرتفع لدى الفئة العمرية من الشباب بين 15 و24 سنة (33,4%) وبشكل أقل حدة لدى حاملي الشهادات (18,2%) ولدى النساء (15,6%).

وعلى المستوى الترابي، فإن حجم تداعيات أزمة كوفيد-19 يختلف من جهة إلى أخرى، وذلك حسب طبيعة وتنوع النسيج الإنتاجي لكل جهة. حسب معطيات البحث المنجز من طرف الاتحاد العام لمقاولات المغرب (الحملة الثانية)، تم تسجيل انخفاض مهم في النشاط الاقتصادي بين شهري مارس وماي من سنة 2020 تراوح بين 51,7% بجهة بني ملال خنيفرة و72,4% بجهة درعة تافيلالت. كما عرف نشاط المقاولات بالقطب الاقتصادي للمملكة انخفاضا حادا بلغ 55,7% خلال نفس الفترة. كما سجل نشاط المقاولات بجهة مراكش آسفي، التي يعتمد اقتصادها على قطاع السياحة، انخفاضًا بنسبة 66,8%. وتعكس هذه الوضعية ضرورة تعزيز جاذبية المجالات الترابية وتدعيم الوسائل المتاحة لها من أجل ضمان تنمية متوازنة ومنسجمة قادرة على تهيئة هذه المجالات للانخراط في الدينامية الجديدة لما بعد أزمة كوفيد-19.

3. الإجابة المغربية حول أزمة كوفيد-19: تدبير مرتكز على مقاربة استباقية

لمواجهة أزمة كوفيد-19، وضع المغرب، بفضل الرؤية المتبصرة لجلالة الملك، حياة المواطن في مقدمة أولوياته، وذلك من خلال اتخاذ إجراءات جريئة لوقف انتشار الوباء، وتعبئة آليات دعم غير مسبوقة لصالح الفئات الاجتماعية التي تضررت جراء هذه الأزمة. فبالإ ضافة لإعلان حالة الطوارئ الصحية اعتباراً من 19 مارس 2020، والحجر الصحي العام، عملت الحكومة على إحداث حساب خصوصي "الصندوق الخاص لتدبير ومواجهة وباء فيروس كورونا كوفيد-19"، في 15 مارس 2020، وذلك لمواجهة التداعيات الاقتصادية والاجتماعية المترتبة عن الأزمة، حيث رصد لهذا الحساب من الميزانية العامة للدولة اعتمادات مالية بمبلغ 10 مليارات درهم، أضيف إليها 1,5 مليار درهم كمساهمة من ميزانيات الجهات.

وفي متم نهاية غشت 2020، بلغ إجمالي إيرادات الصندوق 33,725 مليار درهم. وتم تسخير هذه الموارد، بشكل أساسي، لتغطية نفقات تأهيل المنظومة الصحية، من حيث البنية التحتية الملائمة والمعدات الإضافية التي يتوجب الحصول عليها باستعجال، لعلاج الأشخاص المصابين بالفيروس في ظروف جيدة. كما يهدف هذا الصندوق إلى دعم الاقتصاد الوطني ومواجهة الصدمات الناجمة عن هذا الوباء، من خلال التدابير التي اتخذتها "لجنة اليقظة الاقتصادية"، التي أحدثت في 16 مارس 2020 برئاسة وزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة. وتعنى هذه اللجنة بالتتبع عن قرب وتقييم تطور الوضعية الاقتصادية عبر آليات صارمة وبتحديد الإجراءات وكذا الحلول المناسبة لمواكبة القطاعات المتضررة من الأزمة.

وللقيام بالدور المنوط بها، اعتمدت اللجنة مقاربة قائمة على ثلاثة محاور توجيهية للحد من الآثار الناجمة عن الأزمة والتحضير للخروج منها :

- **الصمود:** ارتكز هذا الخيار على تفعيل الإجراءات الأفقية التي تنطبق على جميع القطاعات، مع إيلاء الأولوية للأسر المعوزة والأجراء والمقاولات التي تضررت بسبب الحجر الصحي. وقد تم تمويل التدابير المتخذة خلال هذه المرحلة مباشرة من الصندوق الخاص بكوفيد-19. ويتجلى ذلك في:

✓ منح تعويض شهري جزافي صافي قدره 2.000 درهم، مع الحفاظ على التعويضات المتعلقة بالتغطية الصحية الإجبارية والتعويضات العائلية، لصالح الأجراء المنخرطين في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، والذين توقفوا عن العمل بشكل جزئي أو كلي. وتبلغ التكلفة الإجمالية لهذه العمليات المدعمة من طرف صندوق كوفيد-19 ما يقارب حوالي ملياري درهم شهريا، أي نحو 6,3 مليارات درهم عند متم يونيو 2020.

✓ أداء تعويضات للأسر العاملة في القطاع غير المهيكل (سواء المتوفرون أو غير المتوفرين على بطاقة نظام المساعدة الطبية "راميد")، والتي يتغير مبلغها حسب عدد أفراد الأسر (من 800 درهم إلى 1.200 درهم). وقد استفادت من هذه المساعدات حوالي 5,5 مليون أسرة، منها 45% من الوسط القروي.

✓ تخفيف المساهمات الاجتماعية والتكاليف المالية والأعباء الضريبية لصالح المقاولات من خلال تعليق أداء المساهمات الاجتماعية للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، خلال الفترة الممتدة ما بين 1 مارس و30 يونيو، مع تعليق العمل بغرامات التأخير برسم نفس الفترة المذكورة وتأجيل سداد القروض البنكية وتلك المتعلقة بعقود الإيجار بالنسبة للمقاولات والمقاولات الصغيرة جدا والمقاولات الصغيرة والمتوسطة والأشخاص المزاولين للمهن الحرة في وضعية صعبة، إلى غاية 30 يونيو 2020 وبدون أداء تكاليف أو غرامات وكذا تعليق المراقبة الضريبية والإشعار لغير الحائز، وتأجيل التصريح بالمداخيل بالنسبة للأشخاص الذاتيين الذين يرغبون في ذلك...

✓ تغطية احتياجات تمويل المقاولات في وضعية صعبة عبر آلية جديدة للتمويل "ضمان أوكسجين"، وهو منتوج للضمان، أحدث من طرف صندوق الضمان المركزي، بهدف تغطية قروض استثنائية في حدود 95% من مبلغ القرض لفائدة المقاولات الصغيرة جدا والمقاولات المتوسطة والتي يتراوح رقم معاملاتها ما بين 200 و500 مليون درهم، والتي تدهور نشاطها بسبب الأزمة. وقد استفاد من هذا الضمان، إلى غاية 16 أكتوبر 2020، 49.360 مقاولة بغلاف إجمالي قدره 17,31 مليار درهم.

✓ وضع قرض في حدود 15.000 درهم، وبدون فائدة، رهن إشارة المقاولين الذاتيين المتضررين من الأزمة.

✓ منح الدعم اللازم للمقاولات الحاصلة على صفقات عمومية مع تعزيز المرونة في تسيير المقاولات،...

وبالموازاة مع ذلك، تم اتخاذ تدابير نقدية ومالية من أجل مواكبة ودعم الإجراءات التي اتخذتها لجنة اليقظة الاقتصادية. ويتعلق الأمر بخفض بنك المغرب لسعر الفائدة الرئيسي بمقدار 50 نقطة أساس يوم 16 يونيو 2020، والسحب في إطار الاتفاق المتعلق بخط

الوقاية والسيولة، المبرم مع صندوق النقد الدولي في سنة 2012، لمبلغ 3 مليارات دولار، وكذا الإذن بتجاوز سقف الاقتراض الخارجي، المنصوص عليه في المادة 43 من قانون المالية لسنة 2020، للسماح للمغرب بتلبية احتياجاته من العملة الأجنبية،....

- **استئناف النشاط الاقتصادي:** تم تحديد التدابير الكفيلة بإنجاح مواكبة استئناف النشاط الاقتصادي الوطني في قانون المالية المعدل لسنة 2020، والتي تمحور حول ثلاث أولويات :

✓ مواكبة الاستئناف التدريجي للنشاط الاقتصادي تستند أساسا على تعزيز نظام الضمان لتمويل المقاولات بجميع أحجامها (الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة والكبيرة)، لتغطية احتياجاتها من أموال التداول، خلال النصف الثاني من سنة 2020، مع توفير ضمانات من طرف الدولة تتراوح بين 80% و95% يتم سدادها على مدى 7 سنوات مع فترة سماح لمدة سنتين بسعر فائدة قدره 3,5%. بالإضافة إلى ذلك، تمت برمجة آلية قرض جديدة في بعض المؤسسات والمقاولات العمومية المتأثرة بالوباء لتسريع سداد ديون المقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة. وسيستفيد هذا القرض من ضمان الدولة بنسبة 100%.

✓ الحفاظ على مناصب الشغل من خلال تقديم دعم مشروط بإبقاء المقاولات، التي تنشط في بعض القطاعات الاقتصادية، على ما لا يقل عن 80% من عمالها المسجلين لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي وبالتسوية السريعة لوضعية العمال غير المصرح بهم.

✓ تسريع تنفيذ الإصلاح الإداري من قبيل تبسيط الإجراءات الإدارية وتعزيز اللجوء إلى رقمنة الإدارة...

- **تهيئة الظروف المواتية للإنعاش الاقتصادي:** في هذا السياق، وتنفيذا للتوجيهات الملكية السامية بادرت الدولة والمقاولات والقطاع البنكي إلى وضع «ميثاق الانعاش الاقتصادي والتشغيل»، تم توقيعه في 6 غشت 2020، يتميز بتغطيته للتدابير العامة وللخصوصيات القطاعية تتعلق أساسا بالقطاعات الأكثر تضرراً من الأزمة، وستكون موضوع عقود واتفاقيات ستوقع مع الفدراليات المعنية. وفق هذا الإطار، تم التوقيع على أول عقد-برنامج، يوم 6 غشت 2020، يهم إقلاع القطاع السياحي لمرحلة ما بعد كوفيد-19. بالإضافة إلى ذلك، تم إبرام عقدين-برنامج، بتاريخ 5 أكتوبر 2020، يتعلق الأول بإعادة إقلاع قطاع متعهدي الحفلات والملتقيات والثاني بإعادة إقلاع قطاع الترفيه والألعاب. وبموجب هذا الميثاق، التزمت الدولة بتعبئة 120 مليار درهم لمواكبة الانعاش الاقتصادي منها 75 مليار درهم كاعتمادات مضمونة من الدولة لفائدة كافة المقاولات، فيما ستخصص 45 مليار درهم المتبقية لصندوق محمد السادس للاستثمار (منها 15 مليار درهم ممولة من طرف الدولة). وسيتدخل هذا الصندوق مباشرة في تمويل المشاريع الاستثمارية الكبرى.
ولتوفير شروط نجاح هذا المخطط، حث جلالة الملك على ضرورة جعل الجانب الإنساني في صلب التدابير الاجتماعية والاقتصادية من خلال إصلاح وتعميم الحماية الاجتماعية على جميع المواطنين، موازاة مع إصلاح عميق للقطاع العمومي لتصحيح الاختلالات الهيكلية للمؤسسات والمقاولات العمومية وتحسين فعاليتها الاقتصادية والاجتماعية.

4. الخروج من الأزمة: فرصة ملائمة لمعالجة الاختلالات الهيكلية التي تواجه بلادنا

مكن تدبير الأزمة الصحية من إحداث دينامية مشجعة ستزيد من تعزيز قدرات بلادنا على معالجة الاختلالات البنيوية التي تعيق انبثاق الاقتصاد الوطني وانفتاحه على آفاق واعدة. وسيمكن ذلك من تموقع جديد للمغرب على مستوى خريطة العالم في مرحلة ما بعد جائحة كورونا.

وتندرج هذه التطورات في ظل إعادة النظر في نموذجنا التنموي طبقا للتوجيهات الملكية السامية. كما أن تعزيز ركائز الرأسمال اللامادي ودوره في خلق الثروة ببلادنا يشكل رافعة أساسية لإنجاح رهان التنمية الشاملة والمستدامة.

وعلى الرغم من التقدم الذي سجله المغرب في صياغة أسس الرأسمال البشري المؤهل، لا تزال هناك تحديات عديدة وجب رفعها لتحقيق ذلك، من قبيل تحسين جودة التعليم وتكييفه الدائم مع المؤهلات المطلوبة، مما يتطلب اتخاذ جملة من الإجراءات تهم النموذج البيداغوجي، وكذا جودة تكوين هيئة التدريس. ويمكن اعتبار استخدام التكنولوجيا الرقمية في عملية التعليم رافعة أساسية لتسريع عصرنة نظامنا التعليمي والرفع من جودته، كما أبانت عن أهميته الأزمة الصحية "كوفيد-19".

في نفس الإطار، يجب بذل المزيد من المجهودات للقضاء على الأمية، خاصة في صفوف النساء. فبالإضافة إلى المجهودات المبذولة من طرف الدولة، تبقى مساهمة الجماعات الترابية وفعاليات المجتمع المدني ضرورية لتحقيق هذا الهدف.

كما أن تعزيز التكوين المهني يظل رافعة أساسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث تهدف خارطة الطريق المتعلقة بتطوير التكوين المهني، التي تم تقديمها يوم 4 أبريل 2019 أمام صاحب الجلالة الملك محمد السادس، إلى إعادة تأهيل قطاع التكوين المهني

من خلال وضع جيل جديد من مؤسسات التكوين المهني "مدن المهن والكفاءات" متعددة الأقطاب والتخصصات في كل جهات المملكة. ولتفعيل مضامين خارطة الطريق هاته، ينبغي إيلاء اهتمام خاص لمواكبة التحولات التي يشهدها الاقتصاد وتلبية الحاجيات من الكفاءات اللازمة، وكذا ضرورة البحث عن أفضل تنسيق بين التكوين المهني والتعليم العام، وبينه وبين متطلبات سوق الشغل، وأيضا الإسهام في الاندماج الاجتماعي والمهني لمختلف فئات المجتمع، وضمان الإنصاف وتكافؤ الفرص.

وفي سياق الأزمة الصحية الحالية، أصبح من الضروري القيام بإصلاح عميق لقطاع الصحة سواء على مستوى العرض الصحي المرتبط بمختلف البنيات التحتية اللازمة وبالموارد البشرية المطلوب تأهيلها والحفاظ عليها، أو على مستوى الطلب المتعلق بتوسيع وضمان الولوج للخدمات العلاجية ذات جودة وبتكاليف مناسبة. كما يجب إعطاء أهمية لموضوع الأمن الصحي من خلال تقوية قدرات الدولة على مواجهة المخاطر الناجمة عن جائحة مستقبلية. كما أن تطوير نظام ناجع للتوقع القبلي واليقظة الصحية يعد أمرا غاية في الأهمية ويجب أن يكون ضمن مصاف أولويات السلطات العمومية، خاصة إذا أخذنا بعين الاعتبار الانعكاسات السلبية للأوبئة على المستوى الاقتصادي والاجتماعي.

وتظهر أهمية التعجيل بالإصلاح في ظل الأزمة الصحية المتعلقة بكوفيد-19 التي بينت أن التجاوب الفعال مع الأزمات الصحية ليس مرتبطا فقط بجودة النظام الصحي أو بعدد آليات الحماية الاجتماعية بقدر ما هو متعلق بتنظيم المؤسسات العمومية والأنظمة المعلوماتية وقدرة هذه المؤسسات على تقديم الخدمات، خصوصا للفئات التي تعاني من الفقر والهشاشة. ومراعاة لهذا السياق غير المسبوق والدروس المستفادة منه، تم الشروع في إصلاح عميق للحماية الاجتماعية استجابة للتوجهات الملكية السامية. إذ يحتم هذا الإصلاح إجراء تغييرات عميقة في تدبير وحكامة نظام الحماية الاجتماعية بالمغرب، كما يؤسس لتغطية اجتماعية شاملة من خلال تعميم التأمين الإجباري على المرض والتعويضات العائلية، انطلاقا من شهر يناير 2021، والتعويض عن فقدان الشغل لفائدة الساكنة النشيطة والتقاعد لفائدة الساكنة النشيطة التي لا تتوفر حاليا على تغطية اجتماعية.

ومن أجل إنجاح هذا الإصلاح، يتوجب اتخاذ تدابير قابلة للتفعيل والتي تتعلق بملاءمة الإطار القانوني والتنظيمي للتغطية الاجتماعية؛ وإعادة تأهيل الوحدات الصحية وتنظيم مسار العلاجات؛ وإصلاح الأنظمة والبرامج الاجتماعية الموجودة حاليا، خاصة عبر تفعيل السجل الاجتماعي الموحد؛ وإصلاح حكامة نظام الحماية الاجتماعية والإصلاح الجبائي المتعلق بإقرار مساهمة مهنية موحدة.

كما أعطت الأزمة الصحية دفعة للرقمنة التي ستلعب، بلا شك، دورا رئيسيا في مغرب ما بعد الجائحة، وذلك بتوفيرها فرصا وجب استغلالها من أجل تحفيز النمو وتعزيز التنافسية والاندماج. ومع ذلك، يتوجب على المغرب إرساء أسس كفيلة بإنجاح انتقاله الرقمي عبر تطوير التعليم الرقمي على طول المسار الدراسي يتماشى مع تحديات الغد (الذكاء الاصطناعي، والروبوتات المتقدمة، والترميز، وتحليل البيانات الضخمة،...)؛ وتحفيز الانتقال الرقمي للمقاولات وترسيخ الثقافة الرقمية لديها؛ وتعزيز البنيات الرقمية والاتصالات من خلال تهييء البنية التحتية للصبيب العالي في جميع الجهات؛ وتسريع تنفيذ مشاريع الحكومة الإلكترونية قصد رقمنة مسارات الخدمات العمومية؛ ودعم تطوير الشركات الناشئة لإنشاء بيئة ملائمة للبحث والتطوير؛ وكذا ضمان التقنين الجيد لمواكبة الوثيرة السريعة التي يتغير بها الاقتصاد الرقمي.

كما أن المغرب، وبالنظر إلى التحديات البيئية (الخصاص المائي وتدهور التربة والتبعية الطاقية والتأثر بالتغيرات المناخية والتلوث...)، يظل مدعوا اليوم أكثر من أي وقت مضى لإدراج الانتقال إلى اقتصاد أخضر كأحد ركائز تجديد نموذجه التنموي، وذلك من خلال:

- تسريع الانتقال الطاقي للبلاد أخذا في الاعتبار مختلف التحديات على المستوى الاقتصادي والمالي والاجتماعي والتكنولوجي والبيئي؛
- مواجهة التحديات الكبرى لندرة الماء بفعل تزايد فترات الجفاف، وكذا القصور في ترشيد استعمال هذه الموارد وضعف تثمينها وكذا الاختلالات في مجال الحكامة بقطاع الماء؛
- تطوير النسيج الإنتاجي على أسس الاستدامة البيئية وضرورة الأخذ بعين الاعتبار لإشكالية البصمة البيئية لقطاعي الزراعة والصناعة.

إن تعزيز الاندماج الإقليمي لبلدنا في عالم ما بعد كوفيد-19 يوفر فرصًا غير مسبوقة لدعم تموقعه الدولي ووضعه على أسس متينة ودائمة. في هذا الصدد، يتعين على المغرب أن يعمل على الاستفادة بشكل أمثل من استراتيجية انفتاحه لتحسين عرضه التصديري وجاذبيته للاستثمارات الأجنبية التي تنعكس إيجابيا على التحول البنيوي للاقتصاد الوطني، وذلك من خلال جعل المغرب منصة للصادرات إلى أسواق أخرى، لا سيما في إفريقيا. يتطلب ذلك توطيد استراتيجية المغرب الإفريقية وتضمينها في خطط تعاون متعددة الأبعاد، مع التركيز بشكل أكبر على أشكال الشراكة الثلاثية (إفريقيا - المغرب- أوروبا؛ إفريقيا - المغرب- دول التعاون الخليجي؛ إفريقيا - المغرب - البلدان الناشئة...) بالإضافة إلى المستوى الثنائي والإقليمي والقاري. وفي نفس السياق، فإن المغرب مطالب باعتماد استراتيجية مندمجة للعلامة التجارية للبلد (Label Maroc) والتي من شأنها أن تكون بمثابة رافعة لإعادة تموقعه بشكل أفضل في سلاسل القيمة العالمية.

إن إعادة تكيف المغرب مع عالم ما بعد كوفيد-19 لا يمكن أن يتم دون تعزيز وتوطيد أسس الحكامة الجيدة. فقد سرعت الأزمة الصحية من وتيرة اتخاذ القرارات المتعلقة على الخصوص بورش الإدارة الإلكترونية والعمل عن بعد، التي مكنت من ضمان استمرارية الخدمات العمومية مع الحفاظ على صحة وسلامة الموظفين والمرتفقين. كما تم إعطاء أولوية خاصة لورش إعادة هيكلة المقاولات والمؤسسات العمومية، وذلك بهدف تصحيح الاختلالات الهيكلية التي تعرفها هذه المؤسسات وضمان تكامل وتنسيق أفضل بين مهام كل منها، وبالتالي الرفع من كفاءتها الاقتصادية والاجتماعية. وفي هذا الصدد، سيتم الشروع في عملية حل بعض المؤسسات والمقاولات العمومية، وذلك بتوافق تام مع الوزارات والمؤسسات المعنية. بالإضافة إلى ذلك، سيتم القيام بعمليات للتقارب والاندماج من شأنها تحقيق تعاون سيتيح هوامش للتمويل وخلق فرص جديدة تسمح بترشيد الأداء العمومي. ولتفعيل هذا الورش، أنيط بوزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة إحداث وكالة وطنية مهمتها التدبير الاستراتيجي لمساهمات الدولة، ومواكبة أداء المؤسسات العمومية.

5: تدبير المالية العمومية على إيقاع تداعيات أزمة كوفيد-19

تأثرت المالية العمومية بشكل مزدوج، نتيجة لتدابير الدعم الرامية إلى التخفيف من آثار الأزمة الوبائية كوفيد-19 على المستويين الاقتصادي والاجتماعي، ومن جهة أخرى، لتراجع المداخيل الجبائية في سياق تدهور النشاط الاقتصادي. وهو ما تطلب نهج تدبير أمثل للنفقات وإعادة ترتيب الأولويات، كانت نتيجته اعتماد إجراءات ضمن قانون المالية المعدل لسنة 2020 وأخرى تم تضمينها في إطار مشروع قانون المالية لسنة 2021. فقد واجهت مقتضيات قانون المالية لسنة 2020 تحديات جديدة مرتبطة بالاختلالات الناجمة عن التأثير الاقتصادي لأزمة كوفيد-19 على مختلف القطاعات، إضافة للتأثير السلبي للجفاف، مما نجم عنه فارق في توازن المالية العمومية مقارنة بالمسار المتوقع سابقا.

في ظل تطور المداخيل والنفقات العمومية، بلغت نسبة تنفيذ الموارد الجبائية، في متم شتنبر 2020، ما يناهز 79,3%، مسجلة انخفاضا بنسبة 7,3% بانحدار سنوي. ويعزى هذا الانخفاض إلى القيود المفروضة على النشاط الاقتصادي في إطار الحجر الصحي الذي فرضته السلطات العمومية ما بين 20 مارس و10 يونيو 2020.

وسجلت الموارد الجبائية المباشرة تراجعا بنسبة 2,5%، يعزى إلى ارتفاع طفيف لموارد الضريبة على الشركات بنسبة 1% وانخفاض موارد الضريبة على الدخل بنسبة 5,3%، وتراجع في غرامات التأخير عن الأداء بنسبة 36,8%، وإلى تزايد المساهمة الاجتماعية للتضامن المترتبة على الأرباح والدّخول بمبلغ 122 مليون درهم لتبلغ 2,1 مليار درهم.

وفيما يخص الموارد الجبائية غير المباشرة، فقد عرفت انخفاضا ملحوظا بنسبة 10,3%، عند نهاية شتنبر 2020. ويعزى هذا التطور إلى انخفاض موارد الضريبة الداخلية على الاستهلاك بنسبة 12,8%، إلى جانب تراجع موارد الضريبة على القيمة المضافة بنسبة 9,1%، خاصة الضريبة على القيمة المضافة على الاستيراد (-15,7%). أما بالنسبة لرسوم التسجيل والتنبر، فقد سجلت تراجعا بنسبة 20,1%، فيما انخفضت موارد الرسوم الجمركية بنسبة 6,1%.

وفي المقابل، تراجعت نفقات الميزانية بنسبة طفيفة تقدر بنحو 0,5%، عند نهاية شتنبر 2020، لتصل إلى 209 مليار درهم، حيث يتضمن هذا المبلغ زيادة ملحوظة للنفقات العادية، مقرونة بتراجع نفقات الاستثمار وارتفاع فائض الحسابات الخصوصية للخزينة. وقد بلغت النفقات العادية ما يقارب 175,6 مليار درهم، بزيادة 5,6% بانحدار سنوي. ويعزى هذا التطور إلى التأثير المشترك لارتفاع نفقات الخدمات والسلع (ارتفاع نفقات أجور الموظفين بنسبة 6,5%، وزيادة نفقات السلع والخدمات الأخرى بنسبة 9,5%) ونفقات خدمة الدين (+0,7%) وتراجع نفقات المقاصة (-5,8%).

كما عرفت نفقات الاستثمار انكماشا بنسبة 6,7% لتصل إلى ما يقارب 43,9 مليار درهم مقابل 47 مليار درهم عند نهاية شتنبر 2019. وعلى الرغم من ذلك، سجل رصيد الحسابات الخصوصية عند متم شتنبر 2020، رصيدا إيجابيا بلغ 10,4 مليار درهم مقابل 3,2 مليار درهم، عند نهاية شتنبر 2019، مع الأخذ بعين الاعتبار رصيد الصندوق الخاص بتدبير جائحة كوفيد-19 بما قدره 8 ملايير درهم.

وتستند أولويات مشروع قانون المالية لسنة 2021 على تنزيل التعليمات الملكية السامية المتضمنة في خطاب العرش بتاريخ 29 يوليوز 2020. وتتمثل هذه الأهداف في تنزيل خطة إنعاش الاقتصاد الوطني، وتعميم التغطية الاجتماعية الشاملة، والتأسيس لمثالية الدولة وعقلنة تدبيرها.

وتأخذ توقعات سنة 2021 بعين الاعتبار عوامل أخرى غير اقتصادية تتعلق، على وجه الخصوص، بتحسن الوضعية الصحية بالمغرب، وكذلك إعادة فتح الحدود مع الاستعادة التدريجية لثقة الأسر والمستثمرين. وتعتمد هذه التوقعات على فرضية سعر للنفط يقدر بحوالي 50 دولار للبرميل سنة 2021، في المتوسط، وعلى تماثل سعر الصرف بين الأورو والدولار يقدر ب 1,13 سنة 2021. كما تعتمد على فرضية محصول حبوب يقدر ب 70 مليون قنطار سنة 2021، بالإضافة إلى تحسن أداء باقي الزراعات وكذا تربية الماشية، بالإضافة للانتعاش التدريجي في النشاط القطاعي ولو بنسب متباينة حسب كل قطاع. واعتمادا على هذه الفرضيات، من المتوقع أن ينمو

الاقتصاد الوطني بنسبة 4,8% خلال سنة 2021، يعزى بالخصوص إلى تحسن كل من القيمة المضافة الفلاحية بنسبة 11% والقيمة المضافة غير الفلاحية بنسبة 3,8%.

وفيما يتعلق بنفقات الاستثمار في إطار ميزانية الدولة، فسيرصد لها غلاف مالي بمبلغ 68,1 مليار درهم (بما في ذلك الصندوق الخاص بالطرق)، أي ما يعادل 5,9% من الناتج الداخلي الخام. وهكذا، يرتقب أن يؤدي تطور الموارد والنفقات لسنة 2021 إلى عجز في الميزانية يبلغ حوالي 6,5% من الناتج الداخلي الخام، دون احتساب الخوصصة، وهو ما يعادل انخفاض بحوالي نقطة واحدة من الناتج الداخلي الخام مقارنة بـقانون المالية المعدل لسنة 2020.